

أثر البيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية الأردنية 2003 - 2013

د. زاهر عبد الفتاح السليحات

د. سفيان رضوان المناصير

محاضر متفرغ بقسم اقتصاد الأعمال

جامعة الطفيلة التقنية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر بعض الإيرادات التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي الأردني ممثلة بكل من البيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي. واعتمدت عينة الدراسة على بيانات سنوية للمصارف الإسلامية خلال الفترة الممتدة من العام 2003 ولغاية العام 2013، ولقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية العاملة في الاقتصاد الأردني، أما عينة الدراسة فقد تكونت من مصرفين إسلاميين هما (المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والمصرف العربي الإسلامي الدولي). ولتحقيق هدف البحث تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وعبر برنامج (E-views) وقد أشارت نتائج الاختبار إلى:

- 1- يوجد أثر لكل من البيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك مجتمعه على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني لسنوات الدراسة قيد الفحص والتحليل.
 - 2- يوجد أثر للبيع الآجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني منفرداً خلال سنوات الدراسة قيد الفحص والتحليل.
 - 3- لا يوجد أثر للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني منفرداً خلال سنوات الدراسة قيد الفحص والتحليل.
- كلمات المفتاح: البيع الآجل، الإيجار المنتهي بالتمليك، الربحية.

المقدمة

للمصارف الإسلامية طبيعة خاصة في جميع أنشطتها التمويلية والاستثمارية إذ تستند هذه الطبيعة على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والتي تقوم على مجموعة متكاملة ومنسجمة من الطرائق والأساليب والقواعد التي تتفق مع أحكام التشريع الإسلامي. فأهم ما يميزها عن غيرها من المصارف التقليدية هو عدم تعاملها بالفائدة الربوية لا أخذاً ولا عطاءً، بل على العكس من ذلك تعتمد على منظومة متكاملة من صيغ استثمارية إسلامية كالمرابحة والمشاركة والإيجار المنتهي بالتمليك وغيرها.

فالإيرادات التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي ذات مصادر مشروعة ومباحة من جميع جوانبها وذلك لتحقيق أهداف تتماشى مع روح التعاليم الإسلامية ولا تختلف معه وبما يعزز منظومة العمل الاجتماعي وروح التكافل، الأمر الذي ينعكس على تحقيق النفع العام على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذا ما شجع الدول وخاصة الإسلامية إلى إجراء ما يلزم من سياسات وأنظمة لمراقبة وتعزيز عمل مؤسساتها الإسلامية وحمايتها للوصول لنظام مالي صحي وسليم.

وبالتالي أصبحت المصارف من ضروريات الحياة العصرية ولا يمكن الاستغناء عنها أو عن خدماتها، فالمسلم أصبح يجد صعوبة في إنجاز أعماله دون أن يضطر للتعامل مع المصارف الربوية، ولذلك كان لا بد من ظهور مصارف إسلامية لتسهيل حياة المسلمين ورفع الحرج عنهم.

* تم استلام البحث في سبتمبر 2015، وقبل للنشر في نوفمبر 2015.

إذ تشير إحصاءات المجموعة الدولية للمال والأعمال، إلى أن عدد المصارف التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية من خلال نوافذ إسلامية بلغ (310) مصرفاً على مستوى العالم، تدير استثمارات إسلامية تقدر بـ (350) مليار دولار (Yaquby, 2008:16).

خطة البحث

تناول الباحثان الموضوع وفقاً للخطة التالية:

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور: يتمثل المحور الأول بالإطار النظري، والمحور الثاني الطريقة والإجراءات، والمحور الثالث عن التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، أما المحور الرابع فيتمثل بمناقشة النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري

تعريف المصرف الإسلامي

يُعرف المصرف الإسلامي بأنه «مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصاداتها». (الخصيري، 1995). وعرف (الوادي وسمحان، 2012) المصرف الإسلامي بأنه «مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية». وعرف (العجلوني، 2008) المصرف الإسلامي: على أنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

نشأة المصارف الإسلامية

كان أول ظهور لمؤسسات التمويل الإسلامي في عام 1940 في ماليزيا عندما أنشأت صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، ثم في عام 1950 تم وضع أساليب تمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (الوادي، 2012). وتم إنشاء أول مصرف إسلامي غير ربوي في مصر عام 1963، وبعد ذلك «المصرف الإسلامي للتنمية» في السعودية عام 1974، ثم «مصرف دبي الإسلامي» عام 1975، وفي عام 1977 نشأ كل من «مصرف فيصل الإسلامي السوداني» و«بيت التمويل الكويتي» و«مصرف فيصل الإسلامي المصري»، وفي عام 1978 نشأ «المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار» ثم «المصرف العربي الإسلامي الدولي» عام 1997 (الوادي، 2012).

وعلى الصعيد الدولي تأسست «دار المال الإسلامي» في سويسرا، و«مصرف البركة الدولي المحدود» كمؤسسة مالية في بريطانيا، و«مصرف قبرص الإسلامي» عام 1981، و«المصرف الإسلامي الدولي» في الدنمارك عام 1983 (صديقي، 2006).

العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الإسلامية

هناك العديد من الأمور التي ساهمت في انتشار المصارف الإسلامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(الشيبلي، 2014)

- 1- المصارف الإسلامية ذات الكفاءة العالية والمقدرة والمرونة في إدارة المخاطر المصرفية. بما يمكنها من إدارة الأزمات المالية، وهذا يرجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية.
- 2- القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة.
- 3- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم.

4- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم المصرف الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات، ومن هذه الخدمات كما أشار لها (شحادة، 2002):

- 1- فتح الحسابات الجارية وتأدية الشيكات وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية.
- 2- تحويل الأموال في الداخل والخارج.
- 3- فتح الاعتمادات المستندية.
- 4- شراء وبيع الشيكات السياحية.
- 5- إعداد الدراسات اللازمة لحساب المتعاملين مع المصرف وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.
- 6- إصدار خطابات الضمان المصرفية كنوع من التسهيلات المصرفية.
- 7- القيام بدور الوكيل في شراء وبيع الأسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية صادرة على غير أساس الربا.
- 8- شراء وبيع العملات الأجنبية على أساس السعر الحاضر وإصدار الشيكات بهذه العملات.
- 9- تلقي اكتتابات الشركات في مراحل التأسيس وزيادة رأس المال.
- 10- تأجير الصناديق الحديدية وإدارة الممتلكات القابلة للإدارة.
- 11- التعامل بالبطاقات المصرفية وفق ضوابط شرعية خاصة بذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن المصارف الإسلامية تقدم من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ما يقوي روابطهم وتجمعاتهم كتقديمها قروض حسنة لأغراض إنتاجية أو لاعتبارات اجتماعية أو تقديم تمويل بأسعار مخففة بسبب الاعتبارات السابقة.

التحديات الراهنة التي تواجه المصارف الإسلامية

كما تمت الإشارة إليه سابقاً والمتعلق بأن المصارف الإسلامية تخضع لمجموعه من الضوابط الشرعية وتبتعد كل البعد عن التعامل بالربا لا أخذاً ولا عطاءً فإن هذا الأمر يجعلها تواجه مجموعه من التحديات لكي تواجه الصبغة الإسلامية لطبيعة أعمالها، ومن هذه التحديات كما أشار لها (العماري، 2005):

- 1- عدم توفير الغطاء القانوني: ويتمثل ذلك بعدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من قبل الحكومات في الدول الإسلامية، لأن القوانين التي تحكم أنشطة المصارف الإسلامية وبالأخص التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلاءم طبيعة الاستثمار الإسلامي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال القوانين الإيجابية التي تلاءم طبيعتها المصرفية.
- 2- الافتقار إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة: يتطلب العمل المصرفي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة تكون على إلمام بطبيعتها المصرفية لأنها تختلف عن المصارف التقليدية، ويمكن علاج هذه المشكلة من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل.
- 3- قلة الأدوات والأساليب المصرفية: رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة إلا أنه لا تزال بحاجة إلى المزيد من هذه الأدوات والآليات حتى تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض وبين رغبات المودعين، وان نقص الأدوات الملائمة ترتب عليه مشكلتين كبيرتين:

- الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة، مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها.
- الاتجاه لأدوات قليلة المخاطر وقصيرة الأجل مثل صيغ المربحة، مما أبعدها عن رسالتها ونهجها التنموي. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل، بالإضافة إلى تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة.
- 4- تحديات العولمة: يتمثل ذلك في المنافسة الشرسة من قبل البنوك العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها، ويفرض هذا التحدي أن تتجه المصارف الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال.
- 5- ضآلة أحجام المصارف الإسلامية (رأس المال): تعتبر رؤوس أموال المصارف الإسلامية العاملة حاليًا ضئيلة جدًا مقارنة بالبنوك العالمية، مما يحول دون تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها ويعيق من نموها، بل أيضًا معايير الاستثمار والتمويل التي تحد من منافستها للبنوك التقليدية في التنمية. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الإسلامية تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين بالاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حاليًا وكذلك من خلال اندماج المصارف الإسلامية بعضها مع بعض لتكوين كيانات كبرى تستطيع الصمود في ظل العولمة أمام البنوك العالمية المنافسة.
- 6- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية: يتمثل ذلك في ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية، مما نتج عنه تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها، لذا على المصارف الإسلامية إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى فيما بينها من خلال الندوات وورش العمل التي تضم متخصصين مصرفيين وشرعيين.
- 7- ضعف التنسيق والتحالف: عدم التعاون والتكاتف والتحالف بين المصارف الإسلامية بشكل يخدم سير العمل ويدعم التكاتف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الكبرى مما يفقدها القدرة على منافسة المصارف التقليدية.

وبالتالي لا بد وأن تسعى المصارف الإسلامية إلى خلق الأطر المناسبة لتلبية احتياجات الزبائن، إذ إن القدرة على التميز والريادة هي العامل الأساس الذي سيجعل الزبون يختار مصرفًا إسلاميًا من دون آخر، أو يختار التعامل مع الفروع الإسلامية للمصارف التجارية ويفضلها على المصارف الإسلامية الأخرى، وذلك بسبب ثقته بقدرات وتميز هذا المصرف وتنوع خدماته وأدواته (Imady & Seibel, 2005).

طرق مواجهة تحديات عمل البنوك الإسلامية

يرى الباحثان إنه رغم كل الصعوبات والتحديات القائمة التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي إلا أن إدارة الأموال من خلال المعاملات الإسلامية تتنامى وتزداد شفافية، وهذا يساهم في تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية، ولمواجهة تحديات المرحلة القادمة فإنه يتطلب منها القيام بما يلي:

- 1- استكمال عناصر البنية التحتية للأعمال المصرفية الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي من خلال:
 - أ- إعطاء دور أكبر للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
 - ب- الإسراع بتنفيذ مشروع السوق الإسلامية العالمية.
 - ج- وضع المبادئ والمعايير التي تم بموجبها الإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية الإسلامية.
- 2- تشجيع الإبداع والابتكار في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية والاستفادة من التقنيات المعاصرة والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات.
- 3- تكوين فريق عمل جماعي يعمل على تهيئة المناخ العام للاستثمار وتحديث القوانين التشريعية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي.

- 4- توحيد مصادر الفتاوى الشرعية من خلال عرض جميع الفتاوى على مجمع الفقه الإسلامي الدولي أو تشكيل هيئة إسلامية للفتوى تقوم على أساس معايير موضوعية وليس على أساس سياسي، بالإضافة إلى أن تكون هذه الهيئة تمتلك سلطة الإلزام بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية.
- 5- زيادة اهتمام البنوك الإسلامية بالتعليم والتدريب المستمر للكوادر المصرفية وتأهيلها علمياً وعملياً.
- 6- تنسيق النظم وأساليب العمل داخل وحدات العمل المصرفي الإسلامي والذي بدوره سيقضي على كثير من مظاهر الاختلاف والتشتت الذي تعاني منه البنوك الإسلامية.
- 7- زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي وتكاتف الجهود سيؤدي لوجود مناخ ملائم للتعايش وإرساء للعلاقات القوية المتينة بينهم.
- 8- بسبب تحرر الأسواق وانفتاحها أتاح ذلك فرص للبنوك الإسلامية بقدر ما واجهها من تحديات، فمن ناحية ستنجح العولمة تنوع أكبر في المحافظ الاستثمارية مما يقلل من المخاطرة، وهذا يفتح الباب أمام البنوك الإسلامية لزيادة عملياتها.
- 9- زيادة الجهود بتوعية المجتمع برسالة وجوهر البنك الإسلامي من خلال المحاضرات والندوات باستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

الاستراتيجية المستقبلية لمواكبة تطورات العمل المصرفي الإسلامي

يرى الباحثان أنه مع تطور البيئة المصرفية العالمية فإنه يتعين على البنوك الإسلامية مواكبة هذه التطورات من خلال:

- 1- تقديم خدمات مصرفية شاملة.
- 2- مواكبة التطور التكنولوجي وفق خطة مدروسة وتقنيات مناسبة لطبيعة البنوك الإسلامية.
- 3- الإيفاء بالمتطلبات والمعايير المصرفية من خلال الالتزام بالقواعد المالية والرقابية.
- 4- توثيق العلاقات مع البنوك الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية.
- 5- الاندماج والتكامل بين البنوك الإسلامية لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة.
- 6- توفير التقنية الخاصة بأمن البنك وأمن العاملين فيه مثل التجهيزات الإلكترونية الحديثة.

الأرباح المصرفية الإسلامية

يعتبر هدف الربح من الأهداف الأساسية لجميع الشركات بما فيها البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية فهو ضروري لبقاءها واستمرارها، وهو من الأمور الأساسية التي يتطلع لها المستثمرون، ومؤشر هام للدائنين، وأداه مهمة لقياس كفاءة الإدارة في كيفية استخدامها لموردها (حداد، 2010).

الربح هو الزيادة في رأس المال نتيجة تدويره وإدارته (البعلي، 1990)، وتمثل الربحية في المصارف أهمية كبيرة كونها تُستخدم كوسيلة لتنمية رأس المال كمصدر للتمويل الذاتي، ومؤشر على مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق الأهداف، وهي أمر ضروري لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وبالتالي تحقيق النمو والاستمرارية (الحمداني، 2003).

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (أبو حمد وقدوري، 2005)

- 1- الرغبة في دعم المركز المالي عن طريق دعم الاحتياطات الحرة والمخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة.
- 2- الرغبة في توفر السيولة لمواجهة السحوبات وأية التزامات طارئة وبما يعزز ثقة العملاء مع المصرف.

مصادر أرباح المصارف الإسلامية

يحصل المصرف الإسلامي على إيرادات ناتجة عن تقديم الخدمات المصرفية مثل:

أجور ورسوم الخدمات والعمولات كرسوم فتح الاعتمادات المستندية، وتقديم خطابات الضمان، عمليات الصرف الأجنبي، وإصدار الحوالات الداخلية والخارجية، وتقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية (شحاته، 1997).

كما يمكن تحقيق أرباح من عمليات الاستثمار في مجالات متعددة من أهم صورها وأشكالها ما يلي:

1- المرابحة

وتعرف المرابحة بأنها بيع الشيء بثمنه الأصلي مضاعفاً إليه زيادة معلومة للمشتري تمثل هامش الربح للبائع. (السرطاوي، 1999).

ولقد عرفها (Thani et al., 2003): بأنها التكلفة المضافة للبيع، فقد يطلب المشتري من البائع السلعة التي يرغب بالحصول عليها وبعد أن يجهزها البائع تبدأ عملية التفاوض على الربح.

2- المشاركة

تضمن مشاركة المصرف الإسلامي للأخيرين في المشروعات والأنشطة المختلفة بهدف تحقيق الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركات، أما الخسارة إن حدثت، فيشترط أن تكون حسب حصة كل شريك في رأس المال (العجلوني، 2008).

ولقد عرفها (الحناوي، 2000): بأنها عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقدراً معلوماً من رأس المال، يكون فيه الحق بالتصرف في المال تصرفاً كاملاً باعتباره شريكاً ومالكاً له، ويتم توزيع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. أما الخسارة فتوزع حسب نسبة المشاركة برأس المال.

ولقد عرفها (Chapra, 2004): بأنها اتفاق مشروع مشترك بين الممول وصاحب المشروع حيث تكون نسبة المشاركة محددة مسبقاً ويتم توزيع الأرباح حسب ما أتفق عليه، أما الخسائر فيتم تحملها وفقاً لحصة السهم.

3- المضاربة

هي اتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بتقديم المال والآخر يعمل فيه على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة منه، حيث إن الشركة في المضاربة تكون في الربح لا في رأس المال (البلتاجي، 2007).

كما عرفها (Hawary et al, 2004): بأنها عقد تمويل، حيث يوفر الطرف الأول التمويل اللازم ويسمى رب المال، ويوفر الطرف الثاني مهارته وخبرته ويسمى المضارب، ويتم تقاسم الأرباح بينهما بنسبة ثابتة والخسارة يتحملها رب المال.

4- بيع الآجل

هو القيام بالتمويل على أساس هامش الربح. وهناك صور مختلفة لبيع الآجل، منها: (العجلوني، 2008)

أ- البيع بالتقسيط: وفيه يقوم المصرف بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في العاجل مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد آجل. ويمكن أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة أو لجزء منها، أو تسديد الآجل لدفعة واحدة أو على دفعات، ويمكن أن يتساوى أو يختلف الثمن لآجل عن الثمن العاجل (موسى وآخرون، 2009).

ب- بيع السلم: وهو بيع مالٍ بمالٍ يقبض فيه الثمن عاجلاً وتسلم فيه البضاعة آجلاً، فهو ثمن عاجل بثمن آجل (عاشور، 2003).

ج- الإيجارة: وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأحد الموجودات الثابتة فهي لا تهدف إلى تملك الموجود المؤجر للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام الموجود للمستأجر والانتفاع منه أو به مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محددة يعود الموجود بعدها إلى المالك (الشرع، 2003).

وتعرف أيضًا بأنها قيام الطرف الأول بشراء أصول إنتاجية ثم تأجيرها للطرف الثاني على مدى فترة من الزمن مقابل مبلغ معين (قيمة الإيجار) وسبب ذلك أن الطرف الثاني ليس لديه التمويل اللازم أو القدرة المالية لشراء هذا الأصل (Al-Omar & Abdel-Haq, 1996).

وهناك نوعين للإيجارة هما:

أولاً- الإيجارة التشغيلية: وتعني أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء موجود من الموجودات الثابتة كالمباني والأراضي والآلات والمعدات، وذلك بهدف تأجيره إلى الغير بحسب عقود إجارة تتضمن بدل الإيجارة والمدة الزمنية للعقد التي يعود الموجود بعدها للمصرف ليؤجرها مرة أخرى وهكذا (العجلوني، 2008).

ثانياً- الإيجارة المنتهية بالتمليك: تهدف إلى تمليك المستأجر للعين المؤجر، من خلال قيام المصرف بشراء الموجود المطلوب وتأجيره للعميل مع إمكانية تملكه له إذا استمر بالالتزام بشروط العقد (الراوي، 2001).

5- المزارعة

وتعرف على أنها عقد على الزرع ببيع ما يخرج منه بشروط، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها ويقسم الزرع بينهما بحصة معلومة وبأجل معلوم (بدران، 2004).

6- المغارسة

أن يمنح الرجل أرضه لمن يفرس فيها يعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما (البلتاجي، 2007).

7- المساقاة

هي عقد يقوم على إصلاح الأرض ورعايتها وسقايتها وقطف ثمر الشجر لمدة معلومة مقابل جزء شائع من الغلة (جزء من الثمر) (السرطاوي، 1999).

8- الاستصناع

وهو طلب صناعة الشيء، بمعنى قيام البائع (الصانع) بصناعة ما يلزم بالمواد التي يملكها مقابل ثمن محدد. (السرطاوي، 1999).

أهداف الدراسة

يُعتبر الهدف الأساس لهذه الدراسة هو معرفة أثر البيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني للفترة قيد الفحص والتحليل، ومن هذا الهدف العام يمكن اشتقاق الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على المفاهيم الأساسية لإيرادات التمويل في المصارف الإسلامية.
- 2- معرفة أثر البيع بالأجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.
- 3- معرفة أثر الإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة لما لمصادر التمويل ومنها على سبيل المثال لا الحصر (المرابحة، المناقصة، المضاربة، الصكوك والإجارة المنتهية بالتمليك)، أثر على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني ودورها المهم في سير عمليات هذه البنوك وانعكاس ذلك على أدائها من خلال تحقيق الأرباح.

وكذلك تبرز أهمية الدراسة في جانبين: يتمثل الجانب الأول في محاولتها التعرف على أثر البيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية هذا القطاع من خلال استخدام بعض المتغيرات (صافي أرباح البنوك، البيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك)، ومن جانب آخر لما لهذا القطاع من خصوصية في عدم التعامل بالأساليب التقليدية لتحقيق الأرباح

والتي تتضمن الربا، لذلك تُعتبر الإيرادات التمويلية في المصارف الإسلامية ظاهره تستحق الدراسة وذلك للتعرف على المصادر التي تعتمد عليها هذه المصارف لتعزيز الربحية.

وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من خلال الدراسات السابقة التي اهتمت كثيراً بالبحث في أثر مثل هذه المصادر على ربحية هذه المصارف والعوامل التي تؤثر على تلك المصادر.

مشكلة الدراسة

يقوم عمل المصارف الإسلامية على حقيقة أساسية مفادها تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ضمن مجموعة متكاملة من الأسس والأساليب والطرائق التي تنسجم مع هذه الأحكام، ولعل أهم ما يميز به هذا القطاع هو عدم التعامل بالربا لا أخذاً ولا عطاءً، وإنما الاستناد على عمل استثماري إسلامي يتمثل بالمرابحة والمشاركة والإجارة والاستصناع وغيرها.

كما إن مصادر التمويل في المؤسسات المالية تقسم إلى مصادر دين وأخرى ملكية، فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالدين كونه لا ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي استوجب على المصارف الإسلامية البحث عن مصادر تمويلية تتفق مع الشريعة الإسلامية ويدفعها عن التعامل بالفائدة الربوية. وبالتالي فإن المصادر التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي الأردني ستكون مختلفة عن المصادر التقليدية. من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على بعض هذه المصادر، والتي تتمثل بالبيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك وبيان أثرها من عدمه على ربحية البنوك الإسلامية للفترة قيد الفحص والتحليل.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل هناك أثر للبيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني للفترة من العام 2003 ولغاية العام 2013.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (التميمي، حمادي، 2014)، حيث هدفت إلى تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي الإسلامي بشكل عام ومخاطر التمويل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي بشكل خاص، ولقد تم تطبيق الدراسة على عينة من ستة مصارف إسلامية (أبو ظبي الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك فيصل الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتمويل) للفترة من 2004-2009 وكان من أحد النتائج الهامة لهذه الدراسة أن البيع بالأجل شكل ما نسبته 5.7% من إجمالي إيرادات الاستثمارات في المصارف الإسلامية.

دراسة (المنشد، الساعدي، 2013)، وكان الهدف من هذه الدراسة هو اختبار فرضية مفادها قدرة المصارف الإسلامية على تخطيط وتنمية استثمار أموالها وفق صيغ التمويل الإسلامي المشروعة وإعداد نموذج لتقييم وسائل الاستثمار (المضاربة، المشاركة والمرابحة)، على عينة من المصارف الإسلامية هي مصرف فيصل الإسلامي، مصرف تنمية الصادرات في السودان، مصرف دبي الإسلامي ومصرف أبو ظبي الإسلامي للفترة من 2004-2009. وتوصلت الدراسة إلى نتائج متعددة كان من أهمها أن للمصارف الإسلامية كفاءة في توظيف مواردها وأنها تعتمد بشكل كبير على المرابحة إذ بلغ الوزن النسبي لها 40% مقارنة بإجمالي الاستثمارات.

دراسة عبد العال (2011)، وهدفت إلى التعرف على واقع التأجير التمويلي في الأردن للفترة (2004-2009)، كما تناولت الدراسة مدى اختلاف تطبيق هذا الأسلوب في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة وإجراء مقابلات شخصية مع مدراء الفروع، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن قطاع المصارف الإسلامية يعد بيئة مناسبة لنمو

التأجير التمويلي، كما يرى العاملون في المصارف الإسلامية أن أسلوب التأجير التمويلي المطبق حالياً في هذه المصارف في وضع منافس مقارنة بالمصارف التقليدية.

دراسة الزيدانيين (2011)، وهدفت إلى الوقوف على أبرز معالم هذا العقد وأهميته لتسهيل المعاملات المالية بين الناس، كما ركزت الدراسة على صور الإجارة المنتهية بالتملك مع التكييف الفقهي والقانوني لها، إضافة إلى الوقوف على بعض آراء المانعين والمجيزين لهذا العقد. توصلت الدراسة إلى عقد مقترح لعقد الإجارة المنتهية بالتملك خال من بعض السلبات التي تكتنف عقود الإجارة المنتهية بالتملك المعمول بها في البنك العربي الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني.

دراسة عبيدات (2008)، حيث هدفت إلى البحث في واقع التأجير التمويلي وإمكانات تطويره من وجهة نظر العملاء، واعتمدت الدراسة على الاستبيان لجميع البيانات اللازمة لعينة الدراسة المكونة من بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والبنك العربي الإسلامي الدولي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استراتيجية مطبقة لدى إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق التأجير التمويلي وإن أسلوب التأجير التمويلي المطبق حالياً في وضع غير منافس لأسلوب المربحة للأمر بالشراء والذي يعتبر من الأساليب قصيرة الأجل، هذا بالإضافة إلى قدرة المصارف الإسلامية الأردنية على منافسة البنوك التقليدية في تقديم خدمة التأجير التمويلي. أما العملاء، فقد عبروا عن عدم رضاهم الكامل عن تكلفة التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Rajha and Alslehat 2014)، وهدفت إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الإسلامية الأردنية من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، وقد اشتمل النموذج على عينة مكونة من بنكين إسلاميين (البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي). وتم استخدام مقياس (Tobin q) لتحليل متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الملكية، وحجم الأصول، ونسبة التمويلات، كان لها تأثير إيجابي على الأداء، وكان لنسبة التركيز تأثير سلبي على الأداء، ولا يوجد أي تأثير لنسبة الأصول السائلة على الأداء للمصارف الإسلامية الأردنية.

دراسة (Izhar and Asutaya 2007)، وهدفت لاختبار مؤشرات الربحية والأداء للمصرف الإسلامي في أندونيسيا حيث وجدت الدراسة أن توظيفات الأموال التي لا تتضمن على الفوائد ليس لها أي أثر على الربحية، بينما وجدت الدراسة وجود تأثير للتضخم على الربحية في المصارف الإسلامية.

دراسة (Tuli and Tilva)، وتضمنت المبادئ الرئيسة للاقتصاد الإسلامي، مؤكدة أن الإسلام أدان الربا وشجبه قبل وقت طويل من إقامة النظام المصرفي التقليدي، وأن فترة السبعينيات من القرن الماضي أكدت الحاجة إلى نظام مالي جديد يراعي الضرورات الدينية، ويلبي الحاجات التمويلية في الوقت نفسه. وأشارت الدراسة في هذا المجال إلى أن النظام المصرفي التقليدي لم يقدم مناخاً يقر ويعترف بالقيود التي جاء بها القرآن لإقامة نظام اقتصادي يخلو من جميع صور الاستغلال. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن شعبية العمل المصرفي الإسلامي في البلدان الإسلامية قد أكسبها زخماً كبيراً، حيث بلغت نسبة النمو في هذا النشاط (خلال العشرين سنة الماضية) حوالي 15% سنوياً غير إن الدراسة نسبت هذا النمو لزيادة الثروة في البلدان الإسلامية (ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط) ولم تنسبه لزيادة الوعي الديني أو لزيادة السكان. وتوقعت الدراسة أن تواجه المصارف الإسلامية بعض التحديات في حال رغبتها في تقديم خدماتها في مجتمعات غير مسلمة من أهمها الحاجة المتزايدة إلى الحوكمة والشفافية وما يتطلبه ذلك من المصارف الإسلامية من العمل على تطوير معايير الشفافية والمسئولية والكفاءة، بالإضافة إلى العقوبات المتضمنة في طبيعة العقود القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، ففي ظل هذه العقود يجد العملاء الذي يحققون مستويات عالية من الأرباح إنه من الأفضل لهم الاقتراض من المصارف التقليدية بسعر فائدة ثابت بدلاً من التمويل بصيغة المشاركة واقتسام الربح مع البنك.

دراسة (Tlemsani and Matthews)، وبينت أن فكرة إلغاء الفائدة من النظام الاقتصادي ليست غريبة على الاقتصاد الراسمالي، فقد بينت الدراسات التي أجراها فيشر 1945 وسيمون 1948 وفريدمان 1969 أن النظام المالي القائمة على سعر الفائدة هو نظام غير مستقر أساساً، وأوردت الدراسة أمثلة على ذلك مثل التضخم الهائل في ألمانيا في عشرينات القرن الماضي، والتضخم الراجع لأزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي والأزمة المالية في شرق آسيا وغيرها

من الأمثلة، وبالمقابل صور كل من الزرقا 1983 وخان 1986 وشابرا 2000 وعبد الغفور 1997 الاستقرار الاقتصادي الذي ينتجه نظام المشاركة في الأرباح والخسائر كنظام بديل لسعر الفائدة. كما بينت الدراسة آلية تمويل الإسكان التي تقدمها المصارف الإسلامية (المربحة والإجارة والمشاركة المتناقصة) في التطبيق العملي، ثم قارنت بينها وبين عمليات تمويل الإسكان في النظام التقليدي، وتوصلت الدراسة إلى أن الفرق الأساس بين النظامين يكمن في ملكية الأصول حيث يقوم المصرف الإسلامي بتملكه كلياً أو بالمشاركة مع العميل، أما التمويل في النظام التقليدي، فهو عملية إقراض خالصة.

واستبعدت الدراسة إمكان نجاح تطبيق نظام إسلامي مثالي في عالم يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الربح، كما لفتت الانتباه إلى البُعد الأخلاقي الذي ينبعث من النظام الإسلامي، سيما وأن أسباباً أخلاقية مثل سوء الإدارة والاحتيايل تقف وراء كثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية.

المحور الثاني: الطريقة والإجراءات

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الأردنية العاملة في الاقتصاد الأردني، ولقد تم تحديد عينة الدراسة من مصرفين هما (المصرف الإسلامي الأردني والمصرف العربي الإسلامي الدولي) للفترة الزمنية (2003-2013) شريطة تحقيق الأمور التالية:

- 1- توفر جميع البيانات اللازمة لاختبار المتغيرات.
 - 2- لم تخضع لعمليات اندماج.
 - 3- أن تنتهي السنة المالية في 31/12 من كل عام.
 - 4- توفر التقارير المالية لجميع المصارف ولفتره الدراسة قيد الفحص والتحليل.
- وبعد تطبيق شروط اختيار العينة، تم استبعاد المصارف الإسلامية التي تقل مدة تأسيسها عن عشر سنوات، مثل مصرف دبي الإسلامي، وذلك لعدم توفر بيانات تغطي فترة الدراسة. كذلك تم استبعاد مصرف الراجحي كونه مصرف أجنبي، وكذلك عدم توفر بيانات تغطي فترة الدراسة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجين هما:

- المنهج الوصفي: وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات والدراسات السابقة والتقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري.
- المنهج التحليلي: وذلك من خلال التحليل الإحصائي لبحث أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع المتعلق بموضوع الدراسة وللسنوات قيد الفحص والتحليل.

فرضيات الدراسة

من خلال سؤال الدراسة الرئيس، فإن فرضيات الدراسة ستكون:

- الفرضية العدمية الرئيسة الأولى (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.
- الفرضية البديلة الرئيسة الأولى (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- الفرضية العدمية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الأجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.
- الفرضية البديلة الأولى (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الأجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.
- الفرضية العدمية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.
- الفرضية البديلة الثانية (H_2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

متغيرات الدراسة

سوف يتم استخدام المتغيرات التالية وذلك لخدمة أغراض الدراسة:

1- البيع بالأجل (X_1):

وقد تم قياسه من خلال مجموع البنود التالية:

أ- المربحة للأمر بالشراء، البيع الأجل والتمويلات العقارية، للأفراد (التجزئة).

ب- المربحات الدولية والمربحة للأمر بالشراء، للشركات الكبرى.

ج- المربحة للأمر بالشراء والحكومة والقطاع العام، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الإيجار المنتهي بالتمليك (X_2):

وقد تم قياسه من خلال مجموع الايجارات المنتهية بالتمليك للأفراد والمؤسسات ولسنوات قيد الدراسة.

3- صافي الأرباح (Y_1):

تم احتسابها من خلال صافي الأرباح بعد الضريبة نهاية السنة المالية 31/12 من كل عام خلال سنوات الدراسة قيد الفحص والتحليل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج (E-views) في تحليل بيانات الدراسة، علمًا بأنه من البرامج المتخصصة بالتحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي. ولقد تم استخدام العديد من الاختبارات، بحيث يتناسب كل اختبار مع الغاية التي يستخدم من أجلها، وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات:

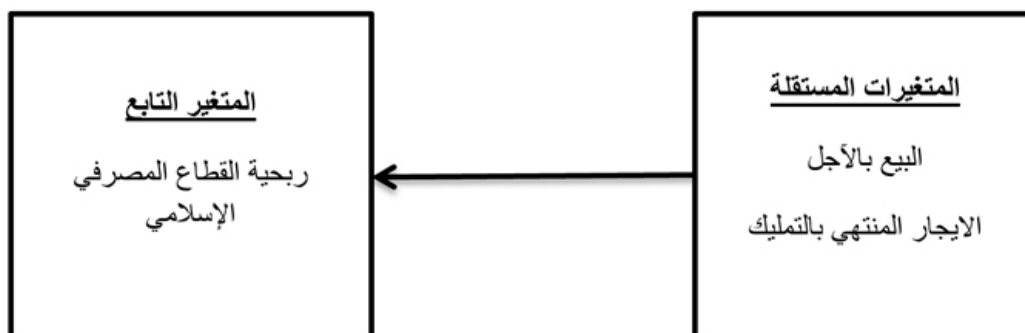
- الإحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، إذ تم استخدام المتوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات عن وسطها الحسابي.
- لاختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution) للبيانات فقد تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov.
- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الإنحدار، والمعبر عنه بقيمة (Durbin-Watson)، وتنحصر قيمتها بين (صفر) و(4)، وكلما اقتربت من القيمة (2) دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (الحسناوي، 2002).

اختبار الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وقد تم استخدام مصفوفة بيرسون للارتباط (Pearson Correlation Matrix). كذلك تم استخدام نموذج الإنحدار المتعدد والبسيط لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

أ نموذج الدراسة

يعكس النموذج التالي التصورات الخاصة بمشكلة الدراسة المتعلقة بأثر البيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني وللفترة قيد الفحص والتحليل.

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



المحور الثالث: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

أولاً- الإحصاء الوصفي

لوصف المتغيرات تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من متغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة ببعض الإيرادات التمويلية في القطاع المصرفي الإسلامي (البيع بالأجل، الإيجار المنتهي بالتمليك)، والمتغيرات التابعة والمتمثلة بربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني للسنوات قيد الفحص والتحليل.

ومن خلال الجدول رقم (1) نرى بأن المتوسط الحسابي للإيرادات التمويلية لكل من البيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك بلغت على التوالي (20954801 مليون دينار، 5619262 مليون دينار) وبانحراف معياري بلغ على التوالي (38084735 مليون دينار، 9839760 مليون دينار)، ومن خلال ذلك نرى اعتدال المصارف الإسلامية في منح كل من البيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك بما يحافظ على سيولتها وبدون مغالاة في ذلك.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بما يبعدها عن تحمل المخاطر في توظيف هذه الأموال، وعند النظر إلى الانحراف المعياري نجد بأن هناك فروق في توظيف هذه الأموال خاصة فيما يتعلق بالبيع الآجل يعود سبب هذه الفروق إلى عمر وحجم المصارف.

جدول رقم (1)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	X1	X2	Y1
Median	20954801	5619262	11181882
Std. Dev.	38084735	9839760	14866970
Skewness	1,147942	1,038086	0,505995
Kurtosis	3,489965	3,058217	1,769504
Jarque-Bera	5,051890	3,954386	2,326724

حيث إن: x1: البيع بالأجل، x2: الإيجار المنتهي بالتمليك، y1: الربحية

المصدر: من إعداد الباحثان.

أما فيما يتعلق بربحية المصارف الإسلامية عينة الدراسة، فنجد أنها بلغت بالمتوسط (11181882 مليون دينار)، وبانحراف معياري بلغ (14866970 مليون دينار). وهذا يدل على وجود فروق في ربحية القطاع المصرفي الإسلامي.

ويعزى سبب هذه الفروق إلى أداء هذه المصارف من سنة إلى أخرى من جانب، ومن جانب آخر إلى الفروق بين حجم وهيكل هذا القطاع.

ثانياً- مصفوفة ارتباط بيرسون

يعرض الجدول رقم (2) مصفوفة ارتباط بيرسون حيث يتضح منه بأن معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (البيع بالأجل، والإيجار المنتهي بالتمليك) والمتغيرات التابعة (ربحية المصارف) متباينة من حيث القوة، إذ ترتبط جميعها بعلاقات طردية، فنرى وجود ارتباط موجب قوي بين البيع بالأجل وربحية المصارف الإسلامية حيث بلغ (0.85)، وارتباط موجب ضعيف بين الإيجار المنتهي بالتمليك وربحية القطاع المصرفي الإسلامي حيث بلغت (0.29)، وبلغ الارتباط بين المتغيرات المستقلة (البيع بالأجل، والإيجار المنتهي بالتمليك) (0.48) وهو كذلك ارتباط موجب ولكن ضعيف، ويعزى ذلك إلى أن هذه المتغيرات هي في الأصل وحدة واحدة ولكن تمت تجزئتها لغايات هذه الدراسة.

جدول رقم (2)

مصفوفة ارتباط بيرسون

	X1	X2	Y1
X1	1	0.488572	0.852308
X2	0.488572	1	0.297120
Y1	0.852308	0.297120	1

المصدر: من إعداد الباحثان. حيث إن: x1: البيع بالأجل، x2: الإيجار المنتهي بالتمليك، y1: الربحية

ثالثاً- اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية الرئيسية الأولى (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

جدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

(Dependent Variable (Y1			
Method: Panel ELS Least Squares			
Probability(P- Value)	T-Test	Coefficient	Variables
0.0417	2.422555	0.057314	X1
0.2193	1.332966	8.69009	X2
			(R ²): 95 %
			(DW) Test: 1.188889
			Probability: 0.0000

المصدر: من إعداد الباحثان. حيث إن: x1: البيع بالأجل، x2: الإيجار المنتهي بالتمليك، y1: الربحية

يعرض جدول (3) نتائج الاختبار المتعدد المتعلق بالفرضية الرئيسية، ومن خلاله يتضح أن قيمة (Durbin-Watson) قد أشارت إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الأخطاء الداخلة في معادلة الانحدار، وقد بلغت قيمتها (1.188889)، وعليه بناءً على ذلك فإن نتائج الاختبار المتعدد تشير إلى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة الرئيسية الأولى (H_1)، ومفادها بوجود أثر للبيع بالأجل والإيجار المنتهي بالتمليك مجتمعة على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي. وأن أثر المتغيرات المستقلة دل على وجود قوه تفسيرية مرتفعه للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ربحية البنوك حيث بلغت قيمة معامل التحديد R2 (%95). أي أنها فسرت 95% من التغير الحاصل في ربحية المصارف عينة الدراسة.

الفرضية العدمية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الآجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

يعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار الانحدار البسيط والمتعلق بالفرضية العدمية الأولى. ومنه يتضح رفض الفرضية الصفرية (H_{01})، وقبول الفرضية البديلة الأولى (H_1): بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الآجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني. فعند اختبار الفرضية عند مستوى دلالة 5% وجدت أنها معنوية، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير بلغت (59%).

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الفرضية العدمية الأولى

Dependent Variable (Y1)			
Method: Panel ELS Least Squares			
Probability(P- Value)	T-Test	Coefficient	Variable
0.0000	2.179388	0.053304	X1
(R ²): 95 %			

المصدر: من إعداد الباحثان. حيث إن: x1: البيع بالآجل، x2: الإيجار المنتهي بالتمليك، y1: الربحية

الفرضية العدمية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني.

يعرض جدول (5) نتائج اختبار الانحدار البسيط والمتعلق بالفرضية العدمية الثانية. ومنه يتضح قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود أثر للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي، ورفض الفرضية البديلة الثانية (H_2) ومفادها بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني. فعند اختبار الفرضية عند مستوى دلالة 5% وُجد أنها غير معنوية، كما أن القوة التفسيرية لهذا المتغير بلغت (40%).

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية العدمية الثانية

Dependent Variable (Y1)			
Method: Panel ELS Least Squares			
Probability(P- Value)	T-Test	Coefficient	Variable
0.6229	0.509211	0.182327	X2
(R ²): 40 %			

المصدر: من إعداد الباحثان. حيث إن: x1: البيع بالآجل، x2: الإيجار المنتهي بالتمليك، y1: الربحية

المحور الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة نتائج الفرضيات

دلت نتائج الفرضية العدمية الرئيسة الأولى (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني: بأن هناك أثر لكل من البيع بالآجل والإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني لسنوات الدراسة قيد الفحص والتحليل، وهذا يدل على أن السياسات التي تنتهجها إدارة المصارف الإسلامية تميل نحو اعتماد سياسة استثمار معتدلة في هذه الأدوات بما ينعكس بشكل إيجابي على الربحية، أضاف إلى ذلك زيادة الاستثمار في هذه الأدوات وبمختلف أنواعها من شأنه أن يزيد من ربحية هذا القطاع، كما إن التوصل إلى مثل هذه النتائج يشير إلى حقيقة مفادها أن القطاع المصرفي الإسلامي يوظف أمواله بما ينسجم مع

أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعتبر هذه الإيرادات التمويلية مصدر دخل مهم بالنسبة لها، فكلما زادت الإيرادات التمويلية كلما استطاعت المصارف الإسلامية أن توظف جزء أكثر منها في البيع بالأجل أو الإيجار المنتهي بالتمليك أو حتى غيرها من الإيرادات التمويلية وبما يحقق أكبر قدر من العوائد الأمر الذي يزيد من حصتها السوقية.

أما فيما يتعلق بالفرضية العدمية الأولى (H_{01}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيع الأجل على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني: فإنها تدل على توجه المصارف الإسلامية نحو توجيه المزيد من الأموال نحو الاستثمار بالبيع بالأجل بمختلف اشكاله، وهذا المجال الاستثماري يشير إلى توجه مجالس إدارة المصارف الإسلامية نحو دعم هذه الاستراتيجية بما يحقق لها مردود إيجابي ينعكس على إجمالي ربحيتها، وأن مجالس الإدارة ضد مسألة تدهور قيمتها السوقية فتقوم بتنوع أدواتها الاستثمارية من مرابحة ومشاركة وإيجار وغيرها.

وفيما يتعلق بالفرضية العدمية الثانية (H_{02}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي الأردني: فقد أظهرت النتائج عدم وجود أثر للإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي، وهذا يشير إلى انخفاض توجه القطاع المصرفي الإسلامي إلى اعتماد مثل هذه الأدوات كونها أدوات استثمارية تصل مدتها إلى ربما عقود هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن آلية التعامل بها بحاجة إلى إجراءات وشروط متشددة من قبل القطاع المصرفي الإسلامي ربما ينعكس بالسلب على عملاء هذه المصارف والابتعاد عن مثل هذه الأدوات.

الاستنتاجات

- 1- أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى إعتدال القطاع المصرفي الإسلامي في توظيف الأموال وبما يجنبها تحمل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان لكن تبين وجود فروق في توظيف هذه الأموال من سنة لأخرى ومن بنك لآخر وهذا يدل على اختلاف عينة الدراسة في توظيف هذه الأموال وفروق في توظيف بعض الأدوات الاستثمارية.
- 2- كان هناك فرق في ربحية القطاع المصرفي الإسلامي خلال سنوات الدراسة، ويعزى هذا إلى وجود فروق في حجم هذه البنوك بالإضافة إلى اختلاف التركيز السوقي لهذه المصارف.
- 3- وجود أثر للأدوات الاستثمارية والمتمثلة في البيع بالأجل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية على ربحيتها.
- 4- عدم وجود أثر للأداة الاستثمارية المتمثلة بالإيجار المنتهي بالتمليك على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي.

التوصيات

- 1- توصي الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية بتسعير أدواتها الاستثمارية بشكل واضح وبما يزيد من منافستها في الأسواق.
- 2- ضرورة قيام المصارف الإسلامية ورغم اعتدال توظيفها للأموال المستثمرة بزيادة نسبة توظيفها لبعض مصادر تمويلها، ومثال ذلك الإيجار المنتهي بالتمليك والوصول إلى فئات جديدة من العملاء.
- 3- تطوير أساليب الرقابة المالية والإفصاح لمواكبة التطورات الرقابية المصرفية على المستوى العالمي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 4- العمل على إيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية.
- 5- إنشاء معهد مالي ومصرفي إسلامي عالمي لتدريب وتأهيل ورفع كفاءة العاملين في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، وبما ينعكس على القدرة في جذب مزيد من العملاء، وبالتالي زيادة الحصص السوقية.
- 6- حث الدول والحكومات على إصدار القوانين اللازمة وتعديل القوانين السارية لحماية وتفعيل العمل المصرفي الإسلامي ليعود ذلك بالنفع وزيادة أرباح هذه المصارف.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو حمد، رضا صاحب: وفائق مشعل قدوري. (2005). *إدارة المصارف*. الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الموصل.
- البعلي، عبد الحميد مدموح (1990). *أساسيات العمل المصرفي الإسلامي الواقع والأفاق: دراسة مقارنة وموازنة للجوانب القانونية والمصرفية والفقهاء*. القاهرة: دار توفيق للنشر والطباعة.
- التميمي، عباس حميد؛ وثورة صادق حمادي. (2014). «مصادر وأثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية»، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، مج 20، ع 79.
- الحسنواوي، أموري هادي. (2002). *طرق القياس الاقتصادي*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- المدحلاني، رافعة إبراهيم. (2003). «بيئة المهمة وأثرها في مخاطرة وربحية المصارف: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية»، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- الحناوي، محمد صالح؛ وعبد السلام سعيد فتاح. (2000). *المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية*. القاهرة: الدار الجامعة.
- الراوي، خالد وهيب. (2001). *إدارة العمليات المصرفية*. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الزيدانيين، هيام محمد. (2011). «عقد الإجارة المنتهية بالتمليك: دراسة مقارنة»، *دراسات، علوم الشريعة والقانون*، مج 39، ع 1، ص ص 112-135، الجامعة الأردنية.
- السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف. (1999). *التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الشرع، مجيد. (2003). «النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية»، *ورقة عمل أقيمت في مؤتمر اقتصادات الأعمال في عالم متغير، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية: 12-14 / 5 / 2003*، عمان - الأردن.
- العجلوني، محمد محمود. (2008). *البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- العمري، حسن سالم. (2005). «المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي»، *ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا*.
- المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل. (2014). *التقارير المالية السنوية للمصرف من العام 2003-2013*.
- المصرف العربي الإسلامي الدولي. (2014). *التقارير المالية السنوية من العام 2003-2013*.
- المنشد، وحيدة جبر؛ وسيف كاظم الساعدي. (2013). «تقييم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة»، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ع 95.
- الوادي، محمود حسين؛ وحسين محمد سمحان. (2012). *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان، الأردن: ط 4. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بدران، أحمد جابر. (2004). تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية: المشاركات الزراعية، عقد السلم بالتطبيق على المصارف الإسلامية، (سلسلة رسائل البنك الصناعي: 77) (حزيران، يونيو)، الكويت.
- حداد، فايز سليم. (2010). *الإدارة المالية*. ط 2. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- شحاتة، شوقي إسماعيل. (1977). *البنوك الإسلامية*. جدة: دار الشروق.

- صديقي، محمد نجاته. (2006). «المصارف الإسلامية: المبدأ والتصور والمستقبل»، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، مج 10، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- عاشور، يوسف حسين. (2003). *إدارة المصارف الإسلامية*. ط 2. فلسطين.
- عبد العال، شيرين عبد الفتاح. (2011). «أسلوب التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية مقارنة مع المصارف التقليدية 2004-2009»، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، الجامعة الأردنية.
- عبيدات، إقبال عبد الكريم. (2008). «واقع التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية الأردنية وامكانات تطويره: دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين والعملاء»، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة آل البيت.
- محسن أحمد الخضيرى. (1995). *البنوك الإسلامية*. ط 2. القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع.
- موسى، شقيري نوري؛ وآخرون. (2009). *المؤسسات المالية المحلية والدولية*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- موسى عبد العزيز شحادة. (2002). *الصيرفة الإسلامية: التحديات ومتطلبات النمو. اتحاد المصارف العربية*، العدد 278، ص 32، أكتوبر.

ثانياً – مراجع باللغة الأجنبية:

- Alomar, F. and M. Abdel Haq. (1996). *Islamic Banking: Theory, Practice & Challenges*. Oxford University Press, Karachi. Zed Books, London & New Jersey
- Chapra, U. (2004). "The Case Against Interest: Is It Compelling Foundation and Contemporary Issues", *International Conference on Islamic Banking and Finance*, Brunei, Darussalam 5-7 January.
- Hawary, D.; W. Grais, and Z. Iqbal. (2004). *Regulating Islamic Financial Institutions: The Nature of the Regulated*. <http://econ.worldbank.org>
- Imady, Omar and Dieter Seibel. (2005). *Principales and Product of Islamic Finance*. University of Cologne— Development Research Center , The Islamic Bank of Asia, Singapore
- Izhar, Hylmun and Asutay Mehmet. (2007). "Estimating the Profitability of Islamic Banking: Evidence from Bank Muamalat Indonesia", *Review of Islamic Economics*, Vol. 11, No. 2, PP. 17-29.
- Rajha, Kahled Subhi and Zaher Abdel Fattah Alslehat. (2014). "The Effect of Capital Structure on the Performance of Islamic Banks", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 5, No. 9.
- Thani, N. N.; M. R. Mohammed Abdullah, and M. H. Hassan. (2003). *Law and Practice of Islamic Banking and Finance*. Thomson, Sweet & Maxwell Asia
- Tlemsani, Issam and Robin Mathews. *Ethical Banking Islamic House Financing in the United Kingdom Comparative Study*. www.gbblwebpost.com/farooqm/study-res.
- Tuli, Jay and Reena Tilva. *Islamic Banking: A New Era of Financing*. www.gbblwebpost.com/farooqm/study-res.
- Yaquby, Nizam. (2008). *Important Reasons Global Interest in Islamic Banking*. Bahrain.

**The Effect of Forward Sale and the Leasing Ending by Ownership
On the Jordanian Islamic Bank Sector Profitability:
Practical Study on Samples of the
Jordanian Islamic Banks
2003–2013**

Dr. Zaher Abdel Fattah Alslehat

Lecturer

Dr. Sufian Radwan Almanaseer

Lecturer

Department of Business Economics

Tafila Technical University

Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

This study aims to examine the effect some of the financing revenues in the Jordanian Islamic Bank Sector contains the forward sale and leasing ending by ownership on the profitability of the Islamic Bank Sector.

The study sample based on annual data for the Islamic Banks in the period from 2003 until 2013, and the study society consisted of all the working foreign and local Islamic Banks in Jordanian economy, but the study sample consisted of two Islamic Banks (The Jordanian Islamic Bank for investment and Finance and The International Islamic Arab Bank), to achieve the research goal the multiple regressions was used to examine the hypothesis and throw (E- views) Programs and the examination results indicated:

- 1- There is an effect for both the forward sale and leasing ending by ownership combined on the Jordanian Islamic Bank sector profitability for study years under analysis and examination.
- 2- There is an effect for forward sale on Jordanian Islamic Bank sector profitability apart through study years under analysis and examination.
- 3- No effect for leasing ending by ownership on Jordanian Islamic Bank sector profitability apart through study years under analysis and examination.

Key Words: Forward Sale, Leasing Ending by Ownership, Profitability.